

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأعمال الريادية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعريف المشروع الصغير:

هناك تعريفات كثيرة للمشاريع الصغيرة، ولكل دولة تعريفها الخاص بها، ولكل قطاع تعريفه الخاص به، ولم يتم الاتفاق على تعريف دولي محدد لتلك المشاريع، وإنما ترك الأمر لكل دولة في وضع تعريفها حسب ظروفها.

وببساطة شديدة يمكننا القول إن المشروع الصغير هو المشروع الذي يعمل فيه ويملكه ويديره الشخص نفسه، ويحصل على حجم صغير من السوق ويعمل باستقلال ذاتي.

ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين تلك المشاريع والمشاريع الكبيرة ما يلي:

- (1) عدد العاملين.
- (2) حجم رأس المال المستثمر.
- (3) حجم الإيرادات.
- (4) القيمة المضافة.
- (5) درجة التخصص في الإدارة.
- (6) مستوى التقدم التكنولوجي.

ويختلف الاستناد إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، ومن وضع اقتصادي لآخر، فما يعد صغيراً في دولة متقدمة صناعياً قد يعد كبيراً في دولة حديثة التصنيع. هذا وتأخذ معظم البلدان العربية في تحديد المشاريع الصغيرة بمعيار عدد العمال، ونسبة قليلة تأخذ بمعيار قيمة رأس المال المستثمر بحد أدنى أو حجم المبيعات (الجدول 1).

ومن وجهة نظر منظمة العمل الدولية والبنك الدولي فإن مفهوم المنشآت أو المشروعات الصغيرة، يشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة، ويديرها مالئها، ويصل عدد العاملين بها إلى 50 عاملاً. وتصف منظمة العمل الدولية (ILO) هؤلاء بمصطلح 'العاملون لحسابهم الخاص'.

وعرف القانون رقم 2 لعام 2016 في سورية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وحتى المتناهية الصغر) والأعمال الريادية اليوم في كثير من الدول هي المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، والمصدر الأساس لفرص العمل والإنتاج ولنمو الناتج المحلي.

لذلك فإن دعم الحكومات لتلك المشاريع، ووضع السياسات الرامية لتعزيز ريادة الأعمال، وتوفير الحوافز المشجعة لرواد الأعمال للبدء بمشاريع جديدة، يعد استراتيجية هامة جداً للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

لقد حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل الحكومة السورية، منذ أمد بعيد، وتعزز ذلك بإحداث هيئة مكافحة البطالة في عام 2002، ثم إصدار أول تشريع مخصص للتمويل الصغير في سورية هو المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007، ثم إصدار المرسوم رقم 2 لعام 2016 القاضي بإحداث الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وظهر ذلك جلياً من خلال اهتمام الدولة والمؤسسات غير الحكومية والمجتمع الأهلي وغيرها من الهيئات التنموية المحلية والدولية بمجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أولت أهمية كبيرة لمسألة صقل صفات الريادة في الأعمال لدى الشباب، ودعمت أنشطة توليد الدخل؛ مساهمةً منها في حل مشكلة البطالة، وفي محاولة منها لصرف اهتمام الشباب والنساء طالبتي العمل عن الوظيفة الحكومية ذات الدخل المحدود، لاسيما وأن الوظائف المتاحة قليلة. وتطلب ذلك منها أن تقوم بمهمة عظيمة وهي زيادة المعرفة في هذا المجال، لتنمية مهارات أولئك الشباب، ليصبحوا من أصحاب المشاريع الرائدة، ويتخلوا عن الوظائف الحكومية التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

ومعلوم أن هناك علاقة وثيقة بين العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومفاهيم الريادة.

فماهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما هو مفهوم الريادة؟

الجدول 2. الحدود الدنيا والقصى للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.

القطاع الاقتصادي	المعيار	الوحدة	المشروعات		
			المتناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
الزراعي	عدد العمال	عامل	1-5	6-20	21-100
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 100
الصناعي	عدد العمال	عامل	1-5	6-25	26-150
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 250
التجاري	عدد العمال	عامل	1-5	6-10	11-30
	المبيعات السنوية	مليون ل.س	أقل من 20	من 20 إلى أقل من 100	من 100 إلى أقل من 300
الخدمي	الموجودات	مليون ل.س	أقل من 15	من 15 إلى أقل من 75	من 75 إلى أقل من 225
	عدد العمال	عامل	1-10	11-25	26-75
الخدمي	المبيعات السنوية	مليون ل.س	أقل من 15	من 15 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 150
	الموجودات	مليون ل.س	أقل من 7.5	من 7.5 إلى أقل من 25	من 25 إلى أقل من 75

للاقتصاد العالمي مُشكلةً حوالي 95% من مجموع مشروعاته، كما أنها توفر فرص العمل لأعداد كبيرة من القوى العاملة فيها. في المملكة المتحدة مثلاً، وبناءً على معلومات من مصادر حكومية (ما بين عامي 2000-2013) فإن 99.9% من إجمالي الشركات بالمملكة المتحدة هي من "المشروعات الصغيرة والمتوسطة". حيث يوجد بها نحو 4.5 مليون مشروع من المشروعات متناهية الصغر (1-9 موظف)، تمثل 95% من الأعمال التجارية في البلاد، مقابل 600 فقط من المشروعات الكبيرة (يعمل بها ما يزيد عن 250 موظفًا). و70% من تلك المشاريع عائلية، و78% منها مشاريع فردية. ويعمل في تلك المشاريع نحو ثلث القوى العاملة بالقطاع الخاص الوطني في المملكة المتحدة (أي ثمانية مليون شخص تقريبًا)، وتساهم بما يقرب من خمس العائد الوطني. كما أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تُشكل 98.7% من مجموع مشاريع الاتحاد الأوروبي. ونسبة مساهمة تلك المشاريع في التشغيل أكثر من 49%، وتساهم في خلق قيم مُضافة على مستوى الاقتصاد الأوروبي تُقارب 2.3 تريليون يورو، أي بنسبة تتجاوز 39% من مجمل القيم المضافة للمشاريع الأوروبية (وهذا يدل على المستوى التكنولوجي العالي الذي تتمتع به).

الجدول 1. يوضح الحد الأدنى والأعلى لعدد العمال في المشاريع الصغيرة في بعض دول العالم.

الدولة	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
الولايات المتحدة الأمريكية	250	1000
إيطاليا وفرنسا	1	500
اليابان	20	300
السويد	1	200
كندا وأستراليا	1	99
بلجيكا والدنمارك	1	50
مصر	9	50
السودان	9	20
العراق وغانا	1	9
مصر	9	50
السودان	9	20
العراق وغانا	1	9

الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري. وعليه قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام 2017، بإصدار "دليل تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" بناءً على معياري (عدد العمال + حجم الموجودات)، أو (عدد العمال + حجم المبيعات). واعتمد الدليل: أن المشروع هو عبارة عن أي كيان قائم يقدم أو يمارس نشاطاً اقتصادياً (زراعي، صناعي، تجاري، خدمي) ويحقق شروط التصنيف الخاصة بالقطاع الذي ينتمي إليه بغض النظر عن شكله أو صيغته القانونية. وقد تم وضع التعريف للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية بما يراعي اختلاف أنواع القطاعات الاقتصادية التنموية. والجدول (2) يبين الأسس التي تم اعتمادها في ذلك.

الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة:

1- في البلدان المتقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مساهماً حيوياً وهاماً في الاقتصاد الوطني للكثير من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها). وتكتسب تلك المشاريع أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية، فهي تُشكل العمود الفقري

2 - في البلدان النامية:

كما كان للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والدولية المزودة لخدمات التمويل الصغير والمتناهي الصغر الدور المكمل للهيئات الحكومية في هذا المجال. وترجع أهمية المشاريع الصغيرة سواءً للدولة بوجه عام أم للأفراد بوجه خاص إلى كونها:

- 1) مساهم حيوي وهام في الاقتصاد الوطني للكثير من الدول، إذ أن أكثر من 90% من المشروعات في دول العالم هي مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.
- 2) لا تحتاج إلى رأس مال كبير، ولا تتطلب استثمارات كبيرة.
- 3) تلبى احتياجات المجتمع للكثير من السلع والخدمات.
- 4) تعتمد على مواد أولية محلية، ولا تحتاج إلى الاستيراد عموماً.

- 5) تساهم في تأمين فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين (أكثر من 50% من قوة العمل)، وتعد أداة من أدوات مكافحة البطالة وبرامجها والحد من العمل غير المنظم.

- 6) غير مركزية وتعمل على تحقيق التوازن الإقليمي. ويعتمد نجاح تلك المشروعات وجدواها إلى حد كبير على:

- الصفات الشخصية والمهارات المتوافرة لدى شخص صاحب المشروع أو الراغب بإقامة المشروع.
- دراسة نقاط القوة والضعف في فكرة المشروع بدقة قبل الإقدام عليه.
- توافر التمويل اللازم والكا في لإقامة المشروع.

أسباب فشل المشاريع الصغيرة:

- 1 - نقص الخبرة والتجربة.
- 2 - عدم تحديد الأهداف بدقة.
- 3 - عدم وجود خطة أو استراتيجية واضحة للعمل.
- 4 - عدم دراسة السوق المستهدف والعملاء والمنافسين بشكل جيد.
- 5 - عدم وجود الإدارة الواعية للمحيط البيئي.
- 6 - رقابة ومتابعة غير كفوءة.
- 7 - النمو السريع غير المسيطر عليه.
- 8 - قلة الالتزام بالعمل وعدم تكريس وقت كافٍ لمتابعته بالشكل الأمثل، أو توزيع وتسليم المهام لشخص آخر قليل الكفاءة والخبرة.

إن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في البلدان النامية هي النموذج الأكثر شيوعاً من حيث تكوين حجم العمل، ففي الهند مثلاً هناك وزارة خاصة للتنمية الريفية من ضمن اهتماماتها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، (ومن ضمن تلك المشاريع صناعة البرمجيات وهي متطورة جداً لديهم). ويساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الهند في توجيه التمويل المطلوب بشدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما ويدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وغيره من المنظمات الدولية والأهلية غير الحكومية الكثير من الدول النامية في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث إتاحة القروض الميسرة لممارسة الأنشطة الزراعية الصغيرة.

3 - واقم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في سوريا:

إن النسبة الكبرى من المشروعات السورية البالغ عددها 619 ألف منشأة (أرقام عام 2008) تدرج في إطار المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وتبلغ نسبة المنشآت التي يعمل بها عامل واحد أكثر من 67% من مجموع المنشآت، بينما لا تزيد نسبة المنشآت التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر عن 0.7%.

وتستحوذ محافظات دمشق وريفها وحلب على أكثر من 51% من مجمل المشاريع السورية عموماً. وقد بدأ الاهتمام الفعلي بتنشيط المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر منذ عام 2002 بإحداث "هيئة مكافحة البطالة" كهيئة وطنية لتأمين فرص العمل للراغبين بإقامة مشاريع صغيرة خاصة بهم ودعمها (تأمين القروض والتدريب)، وحل محلها في عام 2006 "الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات" وأصبحت مهمتها الرئيسية هي توفير التدريب على المهارات وتوفير فرص العمل. وفي العام 2007 تم إصدار المرسوم رقم 15 كأول تشريع مخصص للتمويل الصغير. وفي عام 2016 ألغيت الهيئة المذكورة وحل محلها "الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" بموجب المرسوم رقم 2 لعام 2016، كما صدر في العام نفسه القانون رقم 3 بإحداث (هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات)، والقانون رقم 12 بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.



-ومن الجدير ذكره في هذا المجال هو إيضاح الفرق ما بين المخترع أو المبتكر **Inventor** والريادي **Entrepreneurs**، فالمخترعون يتصفون بصفة الإبداع، وبالأفكار المتجددة، ولكن الأفكار الإبداعية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح، فأغلب أفكارهم لا يستطيعون تحويلها إلى مشاريع تجارية على أرض الواقع، لأنهم لا يملكون مهارات استثمار أفكارهم لتحقيق مشاريع ناجحة، وليس لديهم المهارات الإدارية اللازمة.

أما الرياديون فهم الأشخاص الذين لديهم الفكر الهادف للنمو والتطوير، ويمتلكون الإبداع والقدرة على الابتكار، بالإضافة إلى القدرات الإدارية، مما يمكنهم من إدارة أي عمل أو مشروع والقدرة على تطوير العمل وإنجاحه.

فالريادي: هو شخص يتمتع بقدرات وسمات ذاتية تمكنه من رؤية الفرص وتحديد الموارد المناسبة، ومن ثم تحويل تلك الفرص إلى مشاريع ناجحة خاصة به يستطيع من خلالها جني المال، من خلال ممارسة التخطيط والإدارة الإبداعية، والقدرة على تحمل المخاطر. وختاماً فإننا نهيب بالحكومة ممثلة بوزاراتها وهيئاتها كافة، وبالتعاون مع القطاع الأهلي وغير الحكومي، على زيادة تقديم الدعم اللازم والكايف للنهوض بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم الأعمال الريادية والإبداعية لفئة الشباب وتنظيم أعمالهم ورعايتهم، كونها تشكل رافداً هاماً وقوياً للاقتصاد الوطني عموماً.



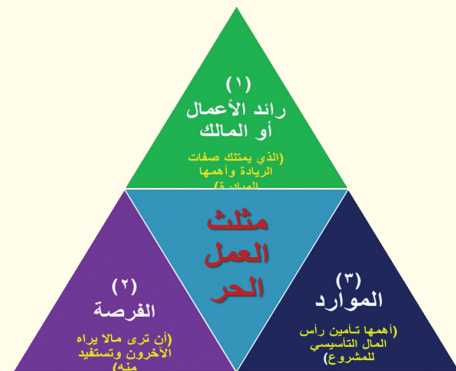
م. حسام القصار

الريادة في مجال الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة:

يقصد بالريادة خصائص الفرد الإبداعية وسماته وسلوكياته فيما يتعلق بالتفكير والتخطيط والتنفيذ لعمل ما وتنظيمه وإدارته وتحمل مخاطره. وتعد عملية ريادة الأعمال من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي، ومن أهم أدوات الاستثمار الأمثل للموارد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

دخل مفهوم الريادة لأول مرة إلى اللغة الفرنسية في مطلع القرن السادس عشر، حيث تضمن مفهوم المخاطرة وتحمل الصعاب. وإن كلمة **Entrepreneurship** هي في الأصل كلمة فرنسية تعني الشخص الذي يباشر أو يشرع في إنشاء عمل تجاري. ولكن لم تعرف النشاطات الاقتصادية مفهوم الريادة حتى مطلع القرن الثامن عشر عن طريق الاقتصادي الإيرلندي ريتشارد كانتلون. ويرجع تعريف رائد الأعمال أو الريادي إلى العالم الاقتصادي شومبيتر (1883-1950)، حيث عرفه بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى مشروع ناجح، مركزاً على الدور الذي يؤديه توجّه رائد الأعمال نحو الابتكار والتطوير في خلق التقلب والتغيير. وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

إن نجاح العمل الريادي (العمل الحر) لا يتحقق إلا من خلال أشخاص يمتلكون صفات وسمات محددة يطلق عليهم «رواد الأعمال» أو «الشخصيات الريادية»، وهم الأشخاص القادرون على تنمية مهاراتهم وتطويرها بشكل دائم. ولا بد أن يتمتع الشخص الريادي أو الرائد بصفات مختلفة عن بقية الناس أهمها المبادرة.



الشكل 1. يوضح مثلث العمل الحر.